

MRA

Moza Al Raqmi
Law Firm
موزة الرقمية للمحاماة

الملف التعريفي المؤسسي



منظومة متكاملة للتمييز القانوني
خبرة عُمانية - رؤية دولية - تمثيل موثوق

نمّلك بثقة

2026 - 2027

MRA - CP 00

الملف التعريفي المؤسسي

الغرض والإشعار المهني

ملف تعريفي مؤسسي صادر لأغراض التعريف بالمكتب وخدماته وقدراته المهنية وقطاعاته المستهدفة

جميع المعلومات الواردة في هذا الملف ذات طبيعة تعريفية عامة، ولا تمثل رأياً قانونياً أو استشارة قانونية في واقعة محددة

ويخضع نطاق كل تكليف مهني وأتعابه وشروطه لخطاب ارتباط مستقل يعتمد بين المكتب والعميل

السرية، والاستقلال، وتعارض المصالح، وحماية معلومات العميل، مبادئ حاکمة لجميع أعمال المكتب

مقدمة

MIRA

نحمي القرار
قبل اتخاذه

سلطنة عُمان

القانون ليس إجراءً يأتي بعد وقوع المشكلة، بل بنية تحمي القرار قبل اتخاذه، وتحفظ الحقوق عند تنفيذه، وتمنح الأعمال القدرة على النمو بثقة

من هذا الفهم تأسست شركة موزة الرقمية للمحاماة؛ لتقديم لعملائها تمثيلًا قانونيًا يجمع بين دقة المعرفة، ووضوح الرؤية، وحسن إدارة المخاطر، والقدرة على التعامل مع المسائل المركبة بمسؤولية ومهنية

نحن لا ننظر إلى الملف باعتباره مجموعة من المستندات، بل نقرأه في سياقه الكامل: أطرافه، ومصالحه، ومخاطره، وأثره المالي والتشغيلي والإنساني

ومن عُمان، نبني ممارسة قانونية تستوعب احتياجات الحاضر، وتستعد لتحولات المستقبل، وتضع مصلحة العميل في قلب كل قرار

تمثيل يبدأ بالفهم

يبدأ التمثيل القانوني الحقيقي بالإنصات الجيد، ثم بتحويل الوقائع المتفرقة إلى صورة قانونية متماسكة، قابلة للتحليل واتخاذ القرار

لهذا نبدأ كل تكليف بفهم طبيعة العميل، ونموذج أعماله، والنتيجة التي يسعى إليها، والقيود التي تحيط بالمسألة. بعد ذلك نحدد المسار الأنسب: رأي قانوني، أو تفاوض، أو إعادة هيكلة تعاقدية، أو تسوية، أو تقاضٍ، أو تحكيم، أو تنفيذ

لا نفرض حلًا جاهزًا على مسألة مختلفة، ولا نفصل النص القانوني عن الواقع العملي

هدفنا أن يحصل العميل على إجابة واضحة، وخيارات قابلة للتنفيذ، وتقدير متزن للمخاطر؛ ليعرف أين يقف، وما الذي ينبغي فعله، وما النتائج المحتملة لكل خيار

من نحن

شركة موزة الرقمية للمحاماة منشأة قانونية عُمانية تقدم خدمات المحاماة والاستشارات والتمثيل القضائي والقانوني للأفراد والشركات والمستثمرين والمؤسسات

تغطي ممارستنا نطاقًا واسعًا من المسائل المدنية والتجارية والشركاتية والمالية والعقارية والعمالية والجزائية والأسرية، إلى جانب التحكيم والتنفيذ والتأمين والتعويضات والتحقيقات والامتثال

نبني عملنا على ثلاثة أسس مترابطة

01 المعرفة الدقيقة بالنظام القانوني العُماني

02 الفهم العملي لطبيعة الأعمال والقطاعات الاقتصادية

03 إدارة التكليف القانوني بمنهج واضح يحفظ الوقت والمعلومة والقرار

لا تُقاس قيمة المكتب لدينا بعدد القضايا أو العقود التي يتولاها، بل بمقدار الحماية والوضوح والثقة التي يضيفها إلى قرارات عملائه

القيمة التي نقدمها

تكمل هذه الصفحة تعريف المكتب ببيان القيمة التي يحصل عليها العميل من وراء الخدمة القانونية

نحن نترجم التعقيد إلى قرار، والمخاطر إلى أولويات، والوقائع إلى حجة قانونية منظمة. ونربط بين النصوص والوثائق والممارسات والنتائج المتوقعة، حتى لا يبقى الرأي القانوني منفصلاً عن واقع العميل

وتتمثل قيمتنا في

اكتشاف المخاطر قبل تحولها إلى نزاع



صياغة المواقف التعاقدية بصورة أكثر حماية



بناء استراتيجيات تفاوض وتقاض قابلة للتنفيذ



إدارة الملفات متعددة الأطراف والجهات



توحيد التواصل والمستندات والمسؤوليات



حماية السرية والسمعة والمركز القانوني



تقديم رأي واضح يميز بين الحق القانوني والجدوى العملية



فالخدمة القانونية الراقية لا تكتفي بشرح القانون؛ بل تساعد العميل على استخدامه بحكمة

كلمة المؤسسة

أسست هذه الممارسة على قناعة راسخة بأن العميل لا يبحث عن معلومات قانونية مجردة؛ بل يبحث عن شخص يفهم قضيته، ويحمل مسؤولية تمثيله، ويمنحه وضوحًا يطمئن إليه

وفي كل ملف نتولاه، نضع أمامنا أن وراء المستندات حقًا، أو مشروعًا، أو استثمارًا، أو سمعة، أو مستقبلًا أسريًا يحتاج إلى الحماية

لذلك نعمل بعناية لا تختصر الطريق على حساب الجودة، وبواقعية لا تعد بما لا يمكن تحقيقه، وبشجاعة مهنية تقول للعميل ما يحتاج إلى معرفته، لا ما يرغب فقط في سماعه

غابتنا أن نبني علاقة طويلة الأمد، يكون فيها المكتب شريكًا موثوقًا عند القرار، ودرعًا مهنيًا عند النزاع، وسندًا قانونيًا عند التحول

المحاماة/موزة بنت سعيد الرقمية
المؤسسة والمديرية التنفيذية
مستشارة قانونية ومحكمة تجارية
معتمدة

فلسفة القيادة القانونية

القيادة القانونية لا تعني إصدار التعليمات من بعيد؛ بل تعني الحضور الفعلي في الملفات المؤثرة، ومراجعة الافتراضات، واختبار الحجج، وضمان اتساق العمل قبل تقديمه إلى العميل أو الجهة القضائية

تقوم فلسفتنا على أن الجودة مسؤولية مؤسسية، تبدأ من قبول التكليف، وتتم بتكوين الفريق، وتنظيم المستندات، ومراجعة البحث والصياغة، وتنتهي بقياس النتيجة واستخلاص المعرفة



نؤمن كذلك بأن المحامي القوي لا يعمل منفردًا؛ بل يفقد منظومة من الخبرات القانونية والفنية والقطاعية، ويعرف متى يستعين بالمحاسب أو الخبير أو المهندس أو المستشار المتخصص

وبذلك يصبح المكتب أكثر قدرة على التعامل مع المسائل التي تتجاوز حدود التخصص القانوني الواحد

استراتيجية قانونية واحدة متماسكة



رؤيتنا

أن نكون من بين الممارسات القانونية
العمانية الأكثر موثوقية وتأثيراً، وأن نقدم
نموذجاً مهنيًا يجمع بين رسوخ المعرفة
القانونية، وفهم الاقتصاد والأعمال، وجودة
التجربة التي يحصل عليها العميل

نتطلع إلى ممارسة قانونية لا تنتظر النزاع
كي تتحرك، بل تشارك في بناء القرار،
وتصميم الحماية، وتطوير الحوكمة،
وتحسين العقود، ورفع الجاهزية القانونية
للمؤسسات

كما نطمح إلى أن يكون اسم المكتب
مرتبطاً بالوضوح، والانضباط، والاستقلال،
وحسن التمثيل؛ داخل سلطنة عُمان وفي
الأعمال العابرة للحدود

رؤيتنا ليست أن نكون الأكبر عددًا، بل أن
نكون الأوثق أداءً، والأكثر التزامًا، والأقدر على
تحويل الخبرة القانونية إلى أثر يحمي العميل
ويخدم أهدافه طويلة الأمد

رسالتنا

تقديم خدمات قانونية متكاملة، عالية الجودة، مصممة وفقاً لاحتياجات كل عميل وطبيعة كل مسألة، من خلال فرق عمل مناسبة، ومنهجيات واضحة، وتواصل مهني مستمر

وتقوم رسالتنا على

حماية الحقوق والمصالح ضمن حدود القانون وأخلاقيات المهنة



تمكين العميل من اتخاذ قرارات واعية



الجمع بين الوقاية القانونية والتمثيل الفعال



تقديم الحلول بلغة واضحة ومخرجات قابلة للتطبيق



إدارة الوقت والتكلفة والمعلومة بكفاءة



بناء شراكات مهنية ممتدة لا علاقات عابرة



الإسهام في تطوير الثقافة القانونية وبيئة الأعمال



نحن لا نعد بإلغاء المخاطر؛ بل نلتزم بكشفها، وتقديرها، وإدارتها، وبناء أفضل موقف قانوني ممكن في ضوء الوقائع والقانون

قيمنا المسؤولية والاستقلال

المسؤولية لدينا تعني أن نتعامل مع كل تكليف باعتباره أمانة مهنية لا مجرد مهمة. ونظهر ذلك في دقة المواعيد، وجودة المراجعة، ووضوح التوصية، والإفصاح عن الاحتمالات والتحديات

أما الاستقلال، فيعني أن يصدر رأينا القانوني عن تقدير مهني موضوعي، بعيداً عن المجاملة أو التأثير بالضغط. وقد يكون الرأي الصادق أحياناً أقل راحة، لكنه أكثر حماية للعميل

نحرص على ألا تختلط الرغبة في تحقيق نتيجة سريعة بواجب التقييم المتزن، وألا تتحول الحماسة للدفاع عن موقف إلى تجاهل ثغراته

فالعميل يحتاج إلى محام يقف إلى جانبه بقوة، وفي الوقت نفسه يضع أمامه الصورة كاملة بوضوح ومسؤولية



قيمنا السرية والدقة والاحترام

السرية ليست إجراءً إداريًا، بل أساس الثقة بين المحامي وعميله. ولذلك نتعامل مع المعلومات والمستندات والمراسلات وبيانات الأطراف وفق مستويات مناسبة من الحماية والتحكم في الوصول

والدقة تعني أن يمر العمل القانوني بمراحل من الفحص والمراجعة، وأن تُبنى الاستنتاجات على مستندات ووقائع ونصوص قابلة للتثبت

أما الاحترام، فيشمل احترام العميل، والخصم، والجهات القضائية والتنظيمية، وأعضاء الفريق، ووقت جميع الأطراف

نختلف دون إساءة، ونتفاوض دون ضعف، وندافع دون تجاوز، ونحافظ على قوة الموقف مع رقي الأسلوب

هذه القيم ليست عبارات تعريفية؛ بل معايير تحكم طريقة قبول الملفات وإدارتها وإنجازها

جذور عُمانية

تنطلق ممارستنا من معرفة وثيقة بالبيئة القانونية والتجارية والاجتماعية في سلطنة عُمان، وبطبيعة التعامل مع الجهات القضائية والتنظيمية والإدارية

يساعدنا هذا الفهم على قراءة المسائل في سياقها الصحيح، وإدراك أثر الممارسة والعرف واللغة والثقافة إلى جانب النص القانوني

كما نستوعب احتياجات المستثمر المحلي، والشركة العائلية، والشركة المساهمة، والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، والمجموعة الدولية التي تدخل السوق العُماني للمرة الأولى

ولا نكتفي بإرشاد العميل إلى المتطلبات الشكلية؛ بل نساعده على فهم فلسفة التنظيم، ومسؤوليات الإدارة، وحدود الصلاحيات، والأثار التي قد تترتب على القرارات والعقود والممارسات

خبرتنا محلية الجذور، لكنها لا تنحصر في منظور محلي ضيق

رؤية دولية

أصبحت الأعمال والاستثمارات أكثر ارتباطًا بالأسواق والتمويلات والعقود والأطراف الأجنبية. وقد يبدأ المشروع في عُمان، بينما يمتد مورّدوه وممولوه وشركاؤه والتزاماته إلى دول متعددة

تتعامل مع هذه المسائل من خلال فهم نقاط الاتصال بين الأنظمة القانونية، وتحديد القانون الواجب التطبيق، والاختصاص، وآليات فض النزاع، والتنفيذ، واللغة الحاكمة للمستندات

وعند الحاجة، ننسق مع مكاتب وخبرات قانونية مستقلة في الولايات القضائية ذات الصلة، مع بقاء إدارة التكليف ومسؤولية التواصل واضحة أمام العميل

الامتداد الدولي بالنسبة إلينا ليس قائمة أسماء؛ بل قدرة على اختيار الخبرة المناسبة، وتوحيد مسار العمل، وحماية السرية، ومنع تضارب التوصيات





نموذج خدمتنا

نقدم خدماتنا من خلال نموذج يبدأ بتشخيص المسألة، لا بافتراض الحل

وتتضمن المرحلة الأولى مراجعة الوقائع والمستندات والأطراف والمواعيد والمخاطر العاجلة. ثم نحدد الأسئلة القانونية، ونطاق البحث، والنتائج التي يحتاجها العميل

بعد ذلك نقترح خطة عمل تشمل المسؤوليات، والمخرجات، والأولويات، والجدول الزمني، وآلية التواصل

وقد يجمع التكلفة الواحد بين أكثر من مسار، مثل

02 مراجعة عقدية

01 استشارة عاجلة

04 إجراء تحفظي

03 تفاوض وتسوية

06 تنفيذ حكم أو سند

05 تقاض أو تحكيم

08 إعادة بناء السياسات والضوابط

07 تحقيق داخلي

بهذا الأسلوب يرى العميل المسألة كوحدة متكاملة، لا كسلسلة خدمات منفصلة

فريق يُبنى حول المسألة

لا نخصص فريقًا ثابتًا لكل الملفات دون تمييز؛ بل نبني الفريق بحسب طبيعة المسألة ودرجة تعقيدها وأثرها

نراعي عند تشكيل الفريق

- ◉ المجال القانوني الرئيس
- ◉ القطاع الاقتصادي
- ◉ قيمة المسألة وحساسيتها
- ◉ عدد الأطراف والجهات
- ◉ الحاجة إلى خبرة فنية أو مالية
- ◉ اللغة والولاية القضائية
- ◉ المدة الزمنية ومتطلبات الاستجابة
- ◉ احتمالات التفاوض أو النزاع

يقود كل تكليف مسؤول واضح، وتوزع المهام وفق الخبرة والكفاءة، وتخضع المخرجات المهمة للمراجعة قبل اعتمادها

والنتيجة هي فريق متناسب مع احتياج العميل؛ دون تضخم غير ضروري في الموارد، ودون إخلال بالعمق المطلوب للمسألة



من نخدم

نقدم خدماتنا لشريحة متنوعة من العملاء، تشمل

الشركات المحلية والدولية، والشركات المساهمة والمقفلة، والمؤسسات العائلية، والمستثمرين ورواد الأعمال، والمصارف والمؤسسات المالية، والمطورين والمقاولين، وشركات التأمين، وأصحاب الأعمال، والعملاء الخاصين

كما نتعامل مع المجالس والإدارات التنفيذية، والمساهمين والشركاء، والدائنين والمدنيين، والملأ والمستأجرين، وأصحاب الحقوق، والمتضررين، والورثة، والأفراد الذين يحتاجون إلى تمثيل قانوني مسؤول

هذا التنوع يمنحنا قدرة أوسع على فهم المسألة من أكثر من زاوية؛ فالموقف الذي يبدو واضحاً لطرف قد يحمل أثراً مختلفاً على طرف آخر

وفهم توازن المصالح يساعدنا على بناء حلول أكثر واقعية واستدامة

كيف تبدأ العلاقة المهنية

تبدأ العلاقة بمناقشة أولية لفهم المسألة بشكل عام، وتحديد المواعيد النهائية العاجلة، والتحقق من المعلومات المطلوبة، وإجراء فحص لاحتمالية وجود تضارب في المصالح

مناقشة أولية

01

لفهم الموضوع والمواعيد النهائية العاجلة والمعلومات المطلوبة

التقييم الأولي

02

توضيح الخدمات، والمخرجات، والمسؤوليات، والرسوم، والافتراضات الرئيسية

القبول والإعداد

03

تحديد المسؤول عن العلاقة، وخطة العمل، وآلية التواصل

تصنيف الأولويات

04

التمييز بين إجراءات الحماية الفورية، والتحليل القانوني المتعمق، والمسائل المؤجلة أو المرحلية

يُسهّم هذا التنظيم المبكر في حماية الأولويات، ودعم إدارة التكلفة والوقت، ومنح العميل فهماً واضحاً لسير العمل

عشرة ملفات منظومة قانونية واحدة

صممنا سلسلة الملفات التعريفية القانونية لتمنح العميل صورة واضحة عن عمق كل ممارسة، مع الحفاظ على التكامل بين الممارسات

تتكون المنظومة من ملف مؤسسي رئيسي وتسعة ملفات تخصصية

9 ملفات تخصصية + ملف مؤسسي رئيسي

03

المنازعات والتقاضي
والتحكيم والتنفيذ

02

القانون المدني والعقود
والالتزامات

01

الشركات والتجارة
والاستثمار

06

البنوك والتمويل وأسواق
رأس المال

05

العقارات والإنشاءات
والبنية الأساسية

04

التأمين والتعويض
والمسؤولية

09

الأسرة والثروات الخاصة
والتعاقب

08

الجرائم الاقتصادية
والتحقيقات والدفاع الجنائي

07

العمل والموارد البشرية
والامثال المؤسسي

ولا يعمل أي تخصص في عزلة؛ فالقضية الواحدة قد تبدأ بعقد، وتمتد إلى مسؤولية مدنية، ثم تتحول إلى نزاع أو تنفيذ أو تحقيق

التكامل بين الممارسات

تتمثل قوة المنظومة في قدرتها على جمع التخصصات حول حاجة واحدة

01

01 استحواذ على شركة

يتطلب فحصاً قانونياً، وتنظيماً للمساهمين، وعقود تمويل، ومراجعة للموظفين، وتحليلاً للأصول العقارية، وتقييماً للمخاطر التأمينية والتنظيمية

02

02 مشروع إنشاء

ومشروع الإنشاء قد يجمع بين حقوق الملكية، وعقود المقاول، والضمانات، والتأمين، والتأخير، والمطالبات، والتحكيم والتنفيذ

04

03

03 نزاع أسري وثروة

أما النزاع الأسري المتصل بثروة أو شركة عائلية، فقد يتقاطع مع الشركات والملكية والعقود والتركات والحوكمة

06

05

لذلك لا نُجزئ المشكلة بطريقة تفقدها معناها، بل نحدد التخصص القائد، ثم نربط به التخصصات المساندة، حتى يحصل العميل على موقف قانوني واحد ومتناسق



الملف 01 الشركات والتجارة والاستثمار

يغطي هذا الملف دورة حياة الشركة منذ التأسيس وحتى إعادة الهيكلة أو التخرج، بما يشمل اختيار الشكل القانوني، واتفاقيات الشركاء والمساهمين، والحوكمة، والقرارات، والعقود التجارية، والاستثمار والاستحواذ والاندماج

ويعالج كذلك أعمال الشركات المساهمة، وانعقاد الجمعيات، والدعوات، والنصاب، والتصويت، وانتخاب أعضاء مجالس الإدارة، واعتماد القرارات، والإفصاح، والتعامل مع هيئة الخدمات المالية والجهات التنظيمية ذات الصلة

كما يشمل النزاعات بين الشركاء والمساهمين، ومسؤولية الإدارة، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وحماية الأقلية، وترتيبات الخروج والتعاقب

الغاية هي أن تعمل الشركة على أساس قانوني سليم، وأن تكون قراراتها قابلة للدفاع والتنفيذ



الملف 02 القانون المدني والعقود والالتزامات

القانون المدني هو العمود الفقري للحقوق والالتزامات، ومنه تنفرع طائفة واسعة من العلاقات القانونية اليومية والتجارية

يتناول هذا الملف تكوين العقود وتفسيرها وتنفيذها وإنهاءها، والإخلال والفسخ والبطالان، والتعويض، والإثراء بلا سبب، واسترداد غير المستحق، والضمان والكفالة والحوالة والوكالة والوديعة والمقاوله والبيع والإيجار

نراجع العقود قبل توقيعها، ونحللها عند نشوء الخلاف، ونحدد الالتزامات والإخطارات والمواعيد والجزاءات ووسائل الإثبات

كما نعمل على إعادة صياغة المراكز التعاقدية المتعثرة، ودعم التفاوض والتسوية

هدفنا أن يتحول العقد من نص عام إلى أداة واضحة لتوزيع الحقوق والمخاطر والمسؤوليات



الملف 03 المنازعات والتقاضي والتحكيم والتنفيذ

تبدأ إدارة النزاع قبل رفع الدعوى؛ من خلال حفظ الأدلة، وتحديد المطالبات، وتقييم الاختصاص، وحساب المدد، واختيار المسار الذي يحقق أفضل توازن بين الحق والوقت والتكلفة

يمثل المكتب عملاءه أمام الجهات القضائية وهيئات التحكيم، ويقدم المشورة في التسويات والمفاوضات والإجراءات الوقتية والتحفظية

وتشمل الممارسة إعداد صحف الدعاوى والمذكرات والدفع، وإدارة الخبرة، ومناقشة الأدلة، والطعن، ومتابعة الأحكام

ولا تنتهي مهمتنا بصدور الحكم؛ إذ نولي التنفيذ أهمية مستقلة، تشمل تحديد أموال المدين، والحجوزات، والإفصاح، ومنازعات التنفيذ، والاعتراف بالأحكام وقرارات التحكيم وتنفيذها

فالحق الذي لا يصل إلى نتيجة عملية يظل حماية غير مكتملة



الملف 04 التأمين والتعويض والمسؤولية

تتقاطع قضايا التأمين مع القانون المدني والعقود والمسؤولية والخبرة الفنية، وقد تشمل أطرافاً متعددة وتفسيرات متباينة لنطاق التغطية والاستثناءات والسبب المباشر للضرر

يغطي الملف وثائق التأمين، والمطالبات، ورفض التغطية، وتقدير الخسائر، وحلول المؤمن، والمسؤولية المهنية، ومسؤولية المنتجات والمقاولين وأصحاب العمل، وحوادث المركبات والإصابات والأضرار المادية

نعمل على تحليل الوثيقة والواقعة والتقارير الفنية والتسلسل السببي، وتحديد الأساس القانوني للمطالبة أو الدفاع

كما نمثل شركات التأمين والمؤمن لهم والمتضررين بحسب طبيعة التكليف وبعد فحص التعارض

الهدف هو الوصول إلى معالجة عادلة ومنضبطة للمسؤولية والتعويض



الملف 05 العقارات والإنشاءات والبنية الأساسية

تجمع المشاريع العقارية والإنشائية بين الملكية والتطوير والتمويل والمقاولات والتصميم والتأمين والتشغيل

يتناول هذا الملف المعاملات العقارية، واتفاقيات التطوير والبيع والإيجار والانتفاع والإدارة، وعقود المقاولات والاستشارات الهندسية والمقاولين من الباطن

كما يغطي أوامر التغيير، والتأخير، وتمديد المدة، والعيوب، والدفعات، والمستخلصات، والضمانات، والتسليم، وإنهاء العقود، والمطالبات والتحكيم

نقرأ المستندات القانونية بالتوازي مع البرنامج الزمني والتقارير الفنية والمراسلات، ونعمل مع الخبراء عند الحاجة

هدفنا حماية المشروع منذ هيكلته، وإدارة مخاطره أثناء التنفيذ، والدفاع عن المراكز القانونية عند نشوء المطالبات



الملف 06 البنوك والتمويل وأسواق رأس المال

تحتاج المعاملات المالية إلى صياغة دقيقة؛ لأن الخلل في الضمان أو الأولوية أو
الصلاحية قد يظهر أثره عند التعثر، لا عند توقيع المستند

يشمل الملف التسهيلات والتمويلات، والضمانات والكفالات، والرهون، وترتيبات
الأولوية، وتمويل المشاريع، وإعادة الهيكلة والتحصيل

كما يتناول أعمال الشركات المساهمة وأسواق رأس المال، والإفصاح، والحوكمة،
والمعاملات الجوهرية، ومسؤوليات الإدارات والمجالس، والالتزامات المرتبطة
بهيئة الخدمات المالية

نساعد الممولين والمقترضين والمستثمرين على فهم بنية المعاملة
ومخاطرها وقابلية مستنداتها للتنفيذ

وعند التعثر، نعمل على إعادة الهيكلة أو التفاوض أو التنفيذ بما يحفظ القيمة
ويحد من الخسائر



الملف 07 العمل والموارد البشرية والامثال المؤسسي

العلاقة العمالية ليست عقدًا منفصلًا عن المؤسسة، بل جزء من حوكمتها وثقافتها وإدارة مخاطرها

يتناول الملف عقود العمل، والسياسات، والأجور والمزايا، والإجازات، والأداء، والجزاءات، وإنهاء الخدمة، وإعادة الهيكلة، والمطالبات العمالية

كما يشمل التحقيقات الداخلية، والتظلمات، وتعارض المصالح، والإبلاغ عن المخالفات، والسلوك المهني، وحماية المعلومات، وتوثيق القرارات الإدارية

نساعد أصحاب العمل على بناء إجراءات عادلة ومتسقة وقابلة للدفاع، كما نقدم التمثيل والمشورة للأفراد في المسائل التي تستدعي حماية حقوقهم

الامثال الفعال لا يقتصر على وجود سياسة مكتوبة؛ بل يتطلب فهمًا وتطبيقًا وتوثيقًا ومراجعة مستمرة



الملف ٥8 الجرائم الاقتصادية والتحقيقات والدفاع الجنائي

قد تنشأ المخاطر الجزائية داخل معاملة تجارية أو إدارة مالية أو علاقة وظيفية، وقد تؤثر منذ اللحظة الأولى في السمعة والأصول واستمرار النشاط

يغطي الملف الاحتيال، وخيانة الأمانة، والتزوير، وإساءة استخدام الصلاحيات، والجرائم المرتبطة بالشركات والأموال والتقنية، إلى جانب التحقيقات الداخلية والدفاع الجنائي

نبدأ بحماية المعلومات والأدلة، وتحديد الوقائع والأطراف، وإدارة المقابلات، وتحليل المستندات، وتقييم واجبات الإبلاغ والتعاون

كما نمثل المتهمين والمتضررين والشركات بحسب طبيعة التكلفة

وتتطلب هذه الملفات توازناً دقيقاً بين سرعة الاستجابة، وحقوق الدفاع، والسرية، والامتثال، وإدارة الأثر الإعلامي والتجاري



الملف ٥٥ الأسرة والثروات الخاصة والتعاقب

تجمع مسائل الأسرة والثروة بين القانون والعلاقات الإنسانية والخصوصية والتخطيط طويل الأمد

يغطي الملف الأحوال الشخصية، والنفقة والحضانة والزيارة، والطلاق والتسويات، والتركات والوصايا، وإدارة الأصول، والنزاعات بين الورثة

كما يمتد إلى الشركات العائلية، وتنظيم الملكية، والتعاقب بين الأجيال، والحوكمة الأسرية، وتوزيع الصلاحيات، وحماية الثروة من التشتت أو النزاع

نتعامل مع هذه المسائل بدرجة عالية من السرية والحساسية، ونعطي الأولوية للحلول الهادئة متى كانت عادلة وقابلة للاستمرار، مع الاستعداد للتمثيل الحازم عند الضرورة

فالهدف ليس حسم النزاع وحده، بل حماية الأشخاص والأصول والعلاقات والمستقبل



اختصاصات متعددة مسؤولية واحدة

تمنح الملفات التخصصية العميل عمقاً في المجال المطلوب، لكن إدارة العلاقة تبقى موحدة

فعندما ينتقل التكليف من الاستشارة إلى التفاوض، أو من العقد إلى النزاع، أو من التحقيق إلى التقاضي، لا يضطر العميل إلى إعادة بناء الملف من البداية مع كل فريق

تنتقل المعرفة المنظمة بين الممارسات وفق ضوابط السرية والحاجة المهنية، ويبقى المسؤول عن العلاقة على اطلاع بمسار العمل

تعدد الخبرات لا ينبغي أن يؤدي إلى تعدد الأصوات؛ بل إلى رأي أكثر اكتمالاً

يساعد هذا النموذج على

- | | | | |
|----|-------------------------------|----|---------------------------------|
| 01 | تقليل ازدواجية الجهد | 04 | تحسين إدارة الوقت والمستندات |
| 02 | توحيد الموقف القانوني | 05 | منع تعارض التوصيات |
| 03 | اكتشاف الارتباطات بين المخاطر | 06 | تقديم رؤية أشمل للإدارة والعميل |



عشرة ملفات قطاعية

إلى جانب ملفاتنا القانونية، طورنا سلسلة قطاعية تترجم الخبرة القانونية إلى لغة كل صناعة وسياقها التشغيلي

وتشمل القطاعات

الصناعة والتصنيع وسلاسل الإمداد	06	النفط والغاز والطاقة والتعدين	01
التقنية والاتصالات والاقتصاد الرقمي	07	المصارف والتمويل وأسواق رأس المال والتأمين	02
الصحة والأدوية والصناعات الطبية	08	العقارات والإنشاءات والبنية الأساسية	03
السياحة والضيافة والمعارض والفعاليات	09	النقل البحري والموانئ والخدمات اللوجستية	04
التجارة والتجزئة والامتياز التجاري والأسواق الاستهلاكية	10	الطيران والمطارات والنقل الجوي	05

كل ملف قطاعي يجمع التخصصات القانونية الأكثر اتصالاً بدورة حياة ذلك القطاع



القطاع 01 النفط والغاز والطاقة والتعدين

تتميز هذه القطاعات بكثافة رأس المال، وطول دورة المشروع، وتعدد المقاولين والجهات والتراخيص، وارتفاع الأثر البيئي والتشغيلي

تشمل خدماتنا مراجعة هياكل المشاريع، والعقود التشغيلية والتجارية، والمشتريات والمقاولات، والخدمات الفنية، والنقل والتوريد، ومسؤوليات السلامة والبيئة

كما نتعامل مع المطالبات المتعلقة بالتأخير والتوقف والإخلال والمواصفات والتكاليف والتغيير والظروف الطارئة

وفي التعدين، نراعي التراخيص وحقوق الاستغلال، وعلاقات ملاك الأراضي والمقاولين والمشغلين، والتزامات الإغلاق والمعالجة

ونهدف إلى ربط العقود بالتشغيل الفعلي، وتحديد مسؤوليات الأطراف قبل تحول المسائل الفنية إلى نزاعات مرتفعة القيمة



القطاع 02

المصارف والتمويل وأسواق رأس المال والتأمين

يجمع هذا القطاع بين التنظيم الدقيق، وحماية الثقة، وإدارة السيولة والمخاطر، وسرعة تغير المنتجات والمعاملات

نقدم المشورة في التمويل والضمانات والتحصيل وإعادة الهيكلة، والحوكمة، والإفصاح، والعمليات المؤسسية، ومسؤولية أعضاء المجالس والإدارات

كما ندعم الشركات المساهمة في الجمعيات والتصويت والانتخابات والقرارات والمعاملات الجوهرية، والتواصل مع هيئة الخدمات المالية والجهات الرقابية

وفي التأمين، نراجع المنتجات والوثائق والمطالبات والتغطيات والاستثناءات ومنازعات التعويض

يجمع عملنا بين فهم المستند المالي، والأثر التنظيمي، وقابلية التنفيذ، والسمعة المؤسسية؛ لأن المخاطر في هذا القطاع قانونية ومالية وتشغيلية في آن واحد

القطاع 03 العقارات والإنشاءات والبنية الأساسية

يمتد هذا القطاع من اقتناء الأرض والتطوير والتمويل، إلى التصميم والبناء والتسليم والتشغيل والصيانة

نساعد المطورين والمستثمرين والمقاولين والاستشاريين والملاك في صياغة العقود، وتوزيع المخاطر، وإدارة التغيير، وحماية الدفعات والضمانات

كما نتعامل مع التأخير والعيوب والتسليم والإنهاء والمستخلصات والمطالبات والتمديدات والتعويض

وفي مشاريع البنية الأساسية، نولي اهتمامًا خاصًا لتداخل العقود، وتتابع المسؤوليات، والموافقات، والمخاطر الفنية والتنظيمية

ويقوم دورنا على بناء سجل تعاقدى ومراسلاتي منضبط طوال المشروع؛ لأن قوة المطالبة المستقبلية تبدأ من جودة الإدارة القانونية اليومية



القطاع 04 النقل البحري والموانئ والخدمات اللوجستية

تتحرك التجارة البحرية عبر منظومة مترابطة من السفن والموانئ والشحن والتخزين والتأمين والجمارك والعقود الدولية

تشمل خدماتنا عقود النقل والشحن والتأجير والخدمات المينائية والوكالات البحرية، ومطالبات البضائع والتلف والتأخير والفقد والتلوث والتصادم والإنقاذ

كما نتعامل مع الحجوزات البحرية، والضمانات، ومسؤوليات الناقل والمتعهد والوكيل والمشغل، والنزاعات ذات العنصر الدولي

04

وفي الخدمات اللوجستية، نراجع توزيع المسؤولية بين المورد والناقل والمخزن والمستلم، وشروط التسليم والتأمين

السرعة عنصر حاسم في هذا القطاع؛ لأن السفينة أو البضاعة أو المستند قد ينتقل إلى ولاية أخرى خلال فترة قصيرة





القطاع 05 الطيران والمطارات والنقل الجوي

تتحرك جوانب السلامة والعمليات والمسؤولية معاً ضمن بيئة خاضعة للتنظيم

قطاع الطيران بيئة عالية التنظيم، تتداخل فيها السلامة والتشغيل والتأمين والتمويل والعقود والمسؤولية الدولية

تشمل خدماتنا عقود تشغيل الطائرات واستئجارها وصيانتها وخدمات المناولة والتمويل والمطارات والنقل والشحن الجوي

كما نتعامل مع مطالبات الركاب والأمتعة والبضائع والتأخير والإلغاء، والمسؤولية والتأمين، والعلاقات مع مزودي الخدمات والمقاولين

ونقدم المشورة في مسائل الموظفين والطاقم، والمشتريات، وحماية البيانات، والتراخيص والامتثال

نقرأ كل مسألة ضمن أثرها التشغيلي؛ لأن أي نزاع أو إخلال في قطاع الطيران قد يمتد سريعاً إلى الجدول التشغيلي والسمعة والتكلفة وسلامة الخدمة

القطاع 06 الصناعة والتصنيع وسلاسل الإمداد



01

تعتمد عمليات التصنيع على التوفر المستمر للمواد والمعدات والطاقة والعمالة والخدمات اللوجستية وشبكات التوزيع

إذ قد يؤدي أي خلل في حلقة واحدة منها إلى التأثير على سلسلة الإنتاج بأكملها

02

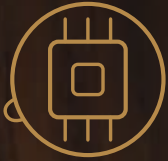
نقوم بمراجعة عقود التوريد والتصنيع والتوزيع والتركيب والصيانة، إلى جانب الترتيبات المتعلقة بالجودة والاختبار والقبول والضمان

كما يشمل عملنا المسائل المتعلقة بالمنتجات المعيبة، وعمليات سحب المنتجات، والمسؤولية، والنقص في الكميات، والتأخير، والقوة القاهرة، وتقلبات الأسعار، وتغير الظروف

03

نقدم المساعدة فيما يتعلق بعلاقات الوكالة والتوزيع، وحقوق الملكية الفكرية، وسرية المعلومات الصناعية، وشؤون التوظيف، والامتثال للمعايير البيئية

ويتمثل هدفنا في ضمان توافق الالتزامات التجارية مع القدرات التشغيلية، وتوزيع المخاطر على الطرف الأقدر على ضبطها وإدارتها



القطاع ٥٧ التقنية والاتصالات والاقتصاد الرقمي

أصبحت البيانات والبرمجيات والمنصات والأصول
الرقمية جزءًا أساسيًا من القيمة المؤسسية

يغطي عملنا عقود تطوير وترخيص البرمجيات،
والخدمات السحابية، والاستضافة، والتعميد، والتجارة
الإلكترونية، والمنصات الرقمية، واتفاقيات مستوى
الخدمة

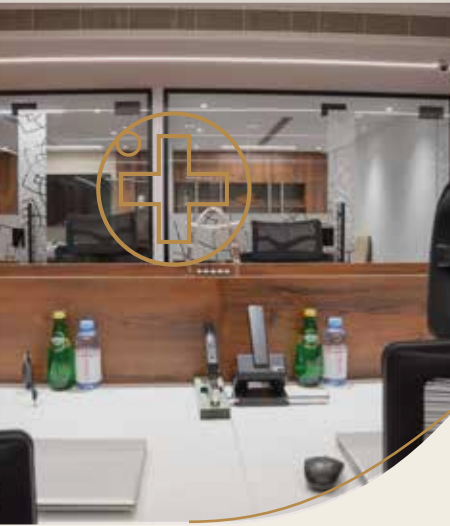
كما نتعامل مع حماية البيانات والخصوصية، والأمن
السيبراني، والملكية الفكرية، والمحتوى، والدفع
الإلكتروني، والمسؤولية عن الأعطال والانقطاعات

نساعد العملاء على تحديد ملكية المخرجات، وحدود
الاستخدام، ومسؤولية مزودي التقنية، وآليات
الاستجابة للحوادث

في هذا القطاع، لا تكفي صياغة عقد تقليدي؛ بل
يجب فهم البنية التقنية، وتدفق البيانات، وتبعيات
الخدمة، والأثر الفعلي لأي إخفاق

يجب أن يستوعب قانون
التكنولوجيا هيكلية
الخدمة، لا
مجرد صياغة العقد

القطاع 08 الصحة والأدوية والصناعات الطبية



تتطلب الخدمات الصحية موازنة دقيقة بين سلامة المريض، والمسؤولية المهنية، والخصوصية، والتنظيم، واستمرارية الخدمة

سلامة المرضى

تتطلب الرعاية الصحية
توازناً دقيقاً

نقدم المشورة للمؤسسات الصحية والممارسين والمستثمرين والموردين في العقود والتراخيص والتشغيل والتوظيف والمشتريات

كما نتعامل مع المسؤولية الطبية، والشكاوى، والتحقيقات، والتقارير الفنية، والتأمين، وسرية المعلومات الصحية

وفي الأدوية والأجهزة الطبية، تشمل الممارسة التوزيع والتوريد والجودة والتخزين والتسويق والمسؤولية عن المنتجات والاستدعاء

المسؤولية القانونية

المسؤولية المهنية
ومسؤولية المنتج

نتعامل مع الملف الصحي باحترام عميق لأثره الإنساني، مع المحافظة على دقة التحليل والاعتماد على الخبرة الفنية المناسبة عند تقييم السبب والضرر والمسؤولية

السرية

حماية المعلومات الصحية



القطاع 09 السياحة والضيافة والمعارض والفعاليات

يجمع هذا القطاع بين العقار والتشغيل والعلامة التجارية
والخدمة والعملاء والموردين والفعاليات

نراجع اتفاقيات إدارة وتشغيل الفنادق والمنشآت السياحية،
والإيجار والامتياز والحجز والتوريد والخدمات

كما نتعامل مع تراخيص الفعاليات، وعقود المنظمين والرعاة
والعارضين والمتحدثين والموردين، والإلغاء والتأجيل والسلامة
والمسؤولية والتأمين

وتشمل خدماتنا كذلك مسائل العمالة الموسمية، وحماية
المستهلك، والبيانات، والملكية الفكرية، والشكاوى والحوادث

يحتاج القطاع إلى عقود مرنة، لكنها واضحة في توزيع
المخاطر؛ لأن تجربة العميل وسمعة المنشأة قد تتأثران
سريعا بأي إخفاق تشغيلي أو قانوني



القطاع 10 التجارة والتجزئة والامتياز التجاري والأسواق الاستهلاكية

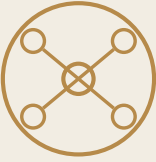
في مجال الامتياز التجاري، نراجع استخدام العلامات التجارية، ونقل المعرفة، والمعايير التشغيلية، والرسوم، والمناطق الجغرافية، والمنافسة، وإنهاء الامتياز

نساعد العلامات التجارية المحلية والعالمية على دخول السوق والتوسع فيه مع الحفاظ على سمعتها، وحقوق الملكية الفكرية، والتوازن بين مانح الامتياز، والمتلقي، والمورد، والمستهلك

تميز أسواق المستهلكين بحركتها السريعة، مما يتطلب هياكل قانونية تحمي النمو دون إعاقة المرونة التجارية

نقدم المشورة القانونية بشأن عقود الوكالة والتوزيع والتوريد والامتياز التجاري (الفرنشايز) والتجارة الإلكترونية وعقود إيجار متاجر التجزئة وترتيبات التسويق

كما يشمل عملنا شروط البيع، وسياسات الإرجاع، والضمانات، وحماية المستهلك، والتسعير، والعروض الترويجية، والإعلان، والمسؤولية عن المنتج



حين تتقاطع القطاعات

نادرًا ما تنتمي المسألة الكبيرة إلى قطاع واحد بصورة خالصة

شركات الطيران

قد تحتاج شركة الطيران إلى استشارات في مجالات التمويل، والتأجير، والصيانة، وخدمات الركاب، والشحن، والتوظيف، والمنافسة، والتكنولوجيا

المستشفيات

قد ينطوي المستشفى على جوانب تتعلق بالاستثمار، والملكية، والتشغيل، والتوظيف، والمعدات الطبية، والتأمين، وحماية البيانات

مشروعات الطاقة

قد يتطلب مشروع الطاقة توفير التمويل، والتأمين، والأراضي، وأعمال الإنشاءات، والنقل البحري، والعمالة، والقدرات التكنولوجية

لهذا لا نستبدل التخصص القانوني بالمعرفة القطاعية، ولا المعرفة القطاعية بالتخصص القانوني؛ بل نجمع بينهما

نبدأ بتحديد طبيعة الصناعة، ثم نربطها بالممارسات القانونية اللازمة، ونبني فريقًا يفهم المصطلح الفني والمصلحة التجارية والأثر القانوني في آن واحد



الشركات المساهمة والجهات التنظيمية

تخضع الشركات المساهمة لمستوى مرتفع من التنظيم والمساءلة؛ لأن قراراتها تمس المساهمين والمستثمرين والسوق وأصحاب المصالح

نقدم الدعم في

- | | | | |
|----|----------------------------|----|----------------------------------|
| 01 | اجتماعات الجمعيات العامة | 07 | القرارات الجوهرية |
| 02 | إجراءات الدعوة والإعلان | 08 | الإفصاح وتعارض المصالح |
| 03 | النصاب والتصويت والتوكيلات | 09 | المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة |
| 04 | انتخاب أعضاء مجلس الإدارة | 10 | التواصل مع هيئة الخدمات المالية |
| 05 | اعتماد الحسابات والتوزيعات | | |
| 06 | تعديل رأس المال والهيكل | | |

كما نراجع محاضر الاجتماعات والقرارات والمستندات الداعمة، ونرصد المخاطر الإجرائية والموضوعية

فالقرار السليم يحتاج إلى صلاحية واضحة، وإجراء صحيح، ومعلومة كافية، وتوثيق يمكن الاعتماد عليه

الحوكمة التي تحمي القرار

الحوكمة ليست مجموعة نماذج؛ بل نظام يحدد من يقرر، وعلى أي أساس، وكيف توثق المسؤولية، وكيف تدار المصالح المتعارضة

نساعد الشركات في بناء الأطر التي تنظم العلاقة بين المساهمين والمجلس والإدارة التنفيذية واللجان والرقابة الداخلية

وتشمل أعمالنا

- | | | | |
|----|-------------------------------|----|--------------------------|
| 01 | مواثيق المجالس واللجان | 06 | حفظ المحاضر والقرارات |
| 02 | مصفوفة الصلاحيات | 07 | تقييم الامتثال |
| 03 | سياسات تعارض المصالح | 08 | إدارة المخاطر القانونية |
| 04 | الإفصاح والإبلاغ | 09 | آليات الشكاوى والتحقيقات |
| 05 | المعاملات مع الأطراف المرتبطة | | |

الحوكمة الجيدة لا تعطل القرار؛ بل تمنحه شرعية ووضوحًا، وتحمي أصحابه من التداخل والغموض وسوء التوثيق

العقود هندسة العلاقة قبل النزاع



العقد الجيد لا يصف الصفقة فحسب؛ بل يتوقع مواطن الخلاف ويضع آليات للتعامل معها

نبدأ بفهم الغرض التجاري، ثم نحدد الأطراف والصلاحيات والمخرجات والجدول الزمنية والمقابل والضمانات والجزاءات

غاية

ونولي اهتماماً خاصاً لبنود التغيير، والإخطار، والقبول، والسرية، والملكية الفكرية، والمسؤولية، والتأمين، والقوة القاهرة، والإنهاء، وتسوية النزاع

سلطة

كما نراجع التناسق بين العقد وملاحقه وعروضه ووثائقه الفنية

مخاطرة

غابتنا ليست إضافة أكبر عدد من البنود، بل صياغة مستند مفهوم ومتوازن وقابل للتنفيذ، يعرف كل طرف من خلاله ما له، وما عليه، وما يحدث إذا تغيرت الظروف

علاج



الحقوق المدنية والمطالبات

تم تنظيم الأساس القانوني والأدلة وعلاقة السببية في صورة مطالبة قابلة للدفاع عنها

يتم ترتيب المراسلات والإخطارات والفواتير والتقارير والشهادات والظروف المؤيدة وفق تسلسل زمني واضح

لا تعتمد قوة المطالبة على حجم الخسارة المدعى بها فحسب، بل تعتمد أيضاً على القدرة على إثبات أساسها القانوني، ومسألة الإسناد، وقيمتها، وعلاقتها بسلوك الطرف المسؤول

قد تهدف المطالبات المدنية إلى المطالبة بالتنفيذ، أو الفسخ، أو التعويض، أو استرداد الأموال، أو منع وقوع ضرر، أو الحصول على إقرار يثبت حقاً أو ينفيه

نصيغ المطالبة من خلال تحديد العلاقة القانونية، والالتزام، وموجبات الإخلال، والخسارة، وعلاقة السببية، والأدلة، ودفع الخصم المحتملة

كما نميز بين الخسارة القابلة للجبر قانوناً وبين التوقعات التجارية غير المستندة إلى أساس، وكذلك بين الخطأ الموجب للمساءلة القانونية وبين النتائج غير المواتية التي لا ترتب مسؤولية بحد ذاتها



المسؤولية والتعويض والتأمين

عند وقوع ضرر، تبرز ثلاثة تساؤلات أساسية

هل

هل توجد تغطية تأمينية

مالذي

ما الضرر القابل للتعويض

من

من المسؤول قانونياً؟

نقوم بدراسة المسؤولية التعاقدية، والمسؤولية التقصيرية، والمسؤولية المهنية، مع تحديد الواجب أو الالتزام القانوني ذي الصلة، ومعيار العناية المطلوب، وعلاقة السببية، وأي مساهمة من الطرف المتضرر في حدوث الضرر

ثم نقارن الموقف القانوني بشروط وثيقة التأمين، وحدود التغطية، والاستثناءات، ومتطلبات الإخطار، وإجراءات المطالبات

وعند الاقتضاء، يمكن الاستعانة بخبراء فنيين للمساعدة في تحديد سبب الضرر، وحجمه، والتكلفة المعقولة للإصلاح أو الاستبدال

ولا يتمثل هدفنا في تضخيم المطالبة أو التقليل من قيمتها، وإنما في تحديد موقف قانوني قائم على الأدلة، يربط بين الواقعة والمسؤولية والتغطية التأمينية والتعويض، بصورة يمكن الدفاع عنها مهنيًا وقانونيًا



استراتيجية النزاع

قبل بدء النزاع، نضع خريطة تحدد

- | | |
|-----------------------------------|----------------------------------|
| 01 النتيجة التي يسعى إليها العميل | 06 احتمالات التسوية |
| 02 نقاط القوة والضعف | 07 تكلفة الاستمرار |
| 03 عبء الإثبات | 08 أثر النزاع في الأعمال والسمعة |
| 04 المواعيد والإجراءات | 09 قابلية الحكم للتنفيذ |
| 05 الأطراف الضرورية | |

بناءً على ذلك نختار بين التفاوض أو الوساطة أو التقاضي أو التحكيم أو الجمع بينها في مراحل مدروسة

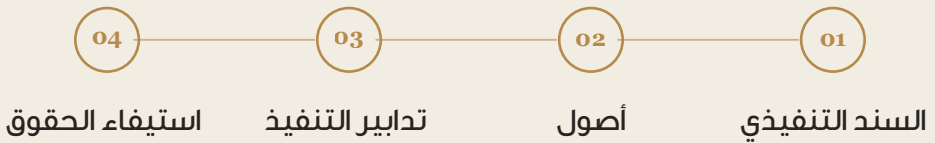
قد يكون أقوى قرار هو رفع الدعوى فورًا، وقد يكون الأفضل تثبيت الأدلة وإرسال إخطار محسوب، وقد تحقق التسوية قيمة أكبر من حكم متأخر

الاستراتيجية ليست تصعيدًا دائمًا؛ بل اختيار الأداة الصحيحة في الوقت الصحيح



التنفيذ من الحكم إلى النتيجة

يُعد الحكم القضائي أو قرار التحكيم محطة هامة، ولكنه لا يمثل الخاتمة إذا لم يُفصّل إلى استيفاء الحقوق أو الامتثال الفعلي ونحن نقوم بتقييم السند القابل للتنفيذ، والأطراف المعنية، والأصول المتاحة، والأولويات، والقيود المحتملة



بعد ذلك، نحدد تدابير التنفيذ الملائمة، والتي قد تشمل الحجز على الأموال، وطلبات الإفصاح، وتتبع الأصول، ومنازعات التنفيذ، والتسويات المنظمة

وفيما يتعلق بالأحكام والقرارات الأجنبية، فإننا ندرس مسائل الاختصاص القضائي، وإجراءات التبليغ، وقطعية الحكم، والنظام العام، ومتطلبات الاعتراف بالحكم وتنفيذه

كما نأخذ الجدوى الاقتصادية في الاعتبار؛ إذ ينبغي أن تستند نفقات التنفيذ إلى معلومات واقعية حول احتمالات استرداد الحقوق

ويتطلب التنفيذ الفعال دراية بالإجراءات، ومعلومات دقيقة، وتحركاً في الوقت المناسب، وإصراراً استراتيجياً



المشروعات والعقارات

نساعد العميل منذ مرحلة الفكرة والاستحواذ على الموقع، مروراً بالتطوير والتعاقد والتمويل والإنشاء، وصولاً إلى التسليم والتشغيل أو التخرج

نراجع سلسلة العقود للتأكد من اتساق الالتزامات، وعدم وجود فجوات بين التزامات المطور والمقاول والاستشاري والمشغل والممول

كما نركز على

- | | | | |
|----|------------------------|----|--------------------|
| 01 | حقوق الملكية والانتفاع | 06 | الضمانات |
| 02 | شروط التطوير | 07 | التأمين |
| 03 | الموافقات | 08 | العيوب والتسليم |
| 04 | البرامج الزمنية | 09 | التأخير والمطالبات |
| 05 | التغييرات | 10 | الإنهاء والتعويض |

ويمنحنا الجمع بين العقار والإنشاء والتأمين والنزاعات قدرة على رؤية المشروع عبر كامل دورة حياته، لا عند مرحلة منفردة فقط

التمويل وحماية الائتمان



01 الغرض هدف تجاري

التمويل الناجح يحتاج إلى وضوح في الغرض، ومصدر السداد، والضمان، والأولوية، وآليات التعامل مع التعثر

نراجع اتفاقيات التسهيلات والضمانات والكفالات والرهن والتعهدات والشروط السابقة للصرف

كما نتحقق من الصلاحيات والموافقات، ومن توافق مستندات التمويل مع مستندات المشروع والشركة

وعند ظهور مؤشرات التعثر، نساعد الأطراف على تقييم الخيارات بين إعادة الجدولة، والضمانات الإضافية، وترتيبات تعليق الإجراءات مؤقتًا، وإعادة الهيكلة، والتنفيذ

هدفنا حماية القيمة الاقتصادية للمعاملة، دون فصل حقوق الدائن عن قابلية المشروع أو المدين للاستمرار

فالتمويل المستدام لا يقوم على قوة الضمان وحده، بل على بنية قانونية وتجارية متماسكة

02 الضمان الحقوق والأولوية

03 الاسترداد التنفيذ والإخلال



العمل والامتثال

قد يتحول القرار الإداري اليومي إلى نزاع إذا لم يستند إلى سبب واضح، وإجراء عادل، وتوثيق كافٍ



نساعد المؤسسات على إدارة دورة العلاقة الوظيفية، من الاستقطاب والعقد، إلى الأداء والترقية والتحقيق والجزاء وإنهاء الخدمة

كما نراجع السياسات للتأكد من وضوحها واتساق تطبيقها، ونعمل على بناء آليات الإبلاغ والتظلم والتحقيق

وعند نشوء النزاع، نقيّم المراسلات والملف الوظيفي والقرارات والشهادات والحقوق المالية

الامتثال المؤسسي الحقيقي يظهر في الممارسة، لا في الوثائق وحدها. ولذلك نربط السياسات بالتدريب، والمسؤوليات بالتفويض، والقرارات بالسجلات التي تثبت سلامة الإجراء



التحقيقات والجرائم الاقتصادية

تحتاج الشبهة إلى استجابة منضبطة؛ فالتسرع قد يؤدي إلى إتلاف الأدلة أو الإضرار بالأشخاص أو تعريض المؤسسة لمخاطر إضافية

نساعد في وضع نطاق التحقيق، وحماية المستندات، وتحديد فريق العمل، وإجراء المقابلات، وتحليل المعاملات والتواصل الإلكتروني

ثم نميز بين المخالفة الإدارية، والإخلال المدني، والسلوك الذي قد يحمل شبهة جزائية

كما نقيّم واجبات الإبلاغ، وحقوق الأطراف، وسرية التحقيق، والإجراءات التصحيحية



وفي الدفاع الجنائي، نبني الموقف على فحص عناصر الجريمة والأدلة والقصد والدفع والإجراءات هدفنا الوصول إلى الحقيقة القانونية القابلة للإثبات، مع حماية الحقوق والسمعة وسلامة القرار

الأسرة والثروة والتعاقب



تحتاج الثروة إلى تنظيم قبل انتقالها؛ لأن غياب التخطيط قد يحول الأصول الناجحة إلى مصدر نزاع بين الأجيال

نساعد العائلات وأصحاب الأعمال في فهم هيكل الملكية، وتحديد الأصول والحقوق، وتنظيم التعاقب والإدارة والتخارج

وقد تشمل الحلول اتفاقيات عائلية، أو تنظيمًا للشركات، أو ضوابط للتصرف، أو خططًا للتركات والوصايا ضمن الإطار القانوني

وعند وقوع نزاع، نبحث عن حلول تحمي القيمة والعلاقات متى أمكن، دون التفريط في الحق

نعالج هذه المسائل بسرية عالية، ونراعي تداخل البعد القانوني مع الاعتبارات الأسرية والمالية والإدارية

حماية الثروة لا تعني تجميدها؛ بل تمكين انتقالها واستمرارها على أساس واضح



إدارة المشروع القانوني

الملفات الكبيرة تحتاج إلى إدارة تضاهي حاجتها إلى التحليل القانوني
نستخدم خطة عمل تحدد نطاق التكليف، والأسئلة، والمواعيد،
والمسؤوليات، والمخرجات، ونقاط القرار

وتشمل الإدارة الفعالة

02 تسلسلاً زمنياً للوقائع

01 سجلًا مركزيًا للمستندات

04 توزيعًا واضحًا للمهام

03 قائمة بالمسائل المفتوحة

06 مراجعة للمخاطر والميزانية

05 تحديثات دورية للعميل

08 إغلاقًا منظمًا للملف

07 توثيق القرارات والتغييرات

هذا النهج يقلل فقدان المعلومات وتكرار الجهد، ويجعل العميل أكثر قدرة على متابعة العمل
واتخاذ القرار

فالجودة القانونية لا تنفصل عن جودة إدارة الملف الذي يحملها



التحالفات القانونية الدولية

عندما تمتد المسألة إلى أكثر من دولة، تساعد العميل في بناء فريق قانوني متكامل يخدم المسألة بوصفها مشروعًا واحدًا

نختار الخبرات الخارجية وفق الاختصاص والخبرة والاستقلال والقدرة على الاستجابة، ثم نحدد المسؤوليات ومخرجات كل طرف

ونحرص على

05 توحيد المصطلحات والوقائع

06 ضبط المواعيد والتكلفة

07 مراجعة الترابط بين الآراء

08 تقديم خلاصة عملية للعميل

01 وحدة التعليمات

02 وضوح نطاق العمل

03 حماية السرية

04 منع تعارض المصالح

شبكة العلاقات لا تُقاس بعدد الدول المدرجة في قائمة؛ بل بقدرتها على تقديم خبرة مناسبة عند الحاجة، وإدارة مهنية تحافظ على جودة العمل أينما كان



الجودة والسرية

يمر العمل القانوني المهم عبر مراجعة تتناسب مع حجمه وأثره

نراجع الوقائع والمراجع والحسابات والملاحق والاتساق بين النسخ، ونفصل بين المسودة الداخلية والمستند المعتمد

كما نطبق ضوابط تتعلق بتسمية الملفات، وإدارة الإصدارات، والتحكم في الوصول، وحفظ المراسلات، والتعامل مع النسخ الورقية والإلكترونية

ويخضع قبول التكليف لفحص تعارض المصالح، كما تُحدد دائرة الاطلاع وفق الحاجة المهنية

السرية لا تتعلق فقط بمنع الإفشاء؛ بل تشمل أيضاً عدم التوسع غير الضروري في تداول المعلومات، وعدم استخدامها خارج غرض التكليف

ثقة العميل تُبنى بالنتائج، وتحفظ بالانضباط اليومي الذي لا يراه

01 المراجعة

الوقائع / المراجع القانونية

02 الإصدار

مسودة / معتمد

03 الوصول

حسب الضرورة المهنية

04 السرية

استخدام مقيد بالغرض المحدد



التقنية في خدمة الممارسة

نستخدم التقنية لتحسين التنظيم وسرعة الوصول إلى المعلومة ودقة المتابعة، مع عدم السماح لها بأن تستبدل الحكم المهني للمحامي

تشمل استخداماتنا إدارة المستندات، والبحث، ومتابعة المواعيد، وتنظيم المراسلات، وإعداد السجلات والتحليلات

ونراعي عند استخدام الأدوات الرقمية

01 سرية البيانات

02 عدم الاعتماد على معلومات غير موثقة

03 صلاحيات الوصول

04 الفصل بين البيانات العامة والخاصة

05 سلامة السجلات

06 التوافق مع متطلبات العميل

07 التحقق البشري من المخرجات

القيمة لا تأتي من استخدام أحدث أداة، بل من اختيار التقنية المناسبة وتوظيفها ضمن ضوابط مهنية تحمي المعلومة وترفع جودة العمل



تجربة العميل

نريد للعميل أن يشعر بالوضوح منذ الاتصال الأول وحتى إغلاق الملف

لذلك نلتزم بأن يعرف

- | | | | |
|----|---------------------------------|----|--------------------------------|
| 01 | من يدير تكليفه | 05 | ما القرارات التي تنتظر اعتماده |
| 02 | ما نطاق العمل | 06 | ما المخاطر والتكاليف المحتملة |
| 03 | ما المعلومات المطلوبة منه | 07 | وما الخطوة التالية |
| 04 | ما المرحلة التي وصل إليها الملف | | |

نستخدم لغة مفهومة، ونفصل بين الرأي القانوني والافتراض، وبين الخيار المتاح والتوصية التي نفضلها

كما نحترم وقت العميل، ونراعي حساسية القرارات التي يواجهها

تجربة العميل ليست خدمة جانبية تضاف إلى الخبرة؛ بل هي الطريقة التي تتحول بها الخبرة إلى ثقة وعلاقة مهنية قابلة للاستمرار



لماذا شركة موزة الرقمية للمحاماة

- 01 لأننا نجمع بين المعرفة القانونية والفهم العملي
- 02 لأننا ننظر إلى المسألة في سياقها الكامل، لا في حدود سؤال منفرد
- 03 لأننا نكوّن الفريق بحسب الحاجة، ونبقي المسؤولية واضحة
- 04 لأننا نقول للعميل ما نراه مهنيًا، ونشرح له أساسه وآثاره
- 05 لأننا ندير النزاع دون أن نفقد هدف الأعمال
- 06 لأننا نحمي السرية، ونراجع العمل، ونوثق القرار
- 07 لأننا نستوعب خصوصية البيئة العُمانية، ونتعامل بكفاءة مع المسائل ذات الامتداد الدولي

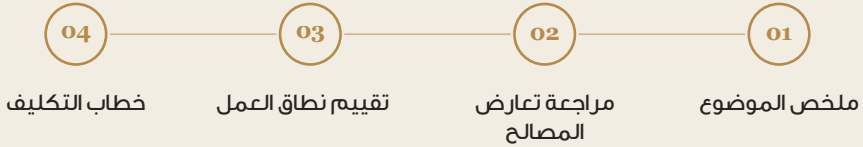
ولأننا نؤمن بأن الثقة لا تُبنى بمجرد التصريحات، بل تُكتسب من خلال كل موعد نلتزم به، وكل مستند نعدّه، وكل توصية نقدمها، وكل موقف نمثّل فيه مصالح العميل



بدء التكليف

للبدء، يرجى تزويد المكتب بوصف مختصر للمسألة، وأسماء الأطراف ذات الصلة، والمواعيد العاجلة، وأهم المستندات المتاحة

سيجري المكتب فحص تعارض المصالح، ثم يحدد ما إذا كانت المعلومات الأولية كافية لتقييم نطاق الخدمة



وعند الاتفاق، يصدر خطاب ارتباط يوضح

- | | |
|-----------------------|----------------------------|
| 01 نطاق التكليف | 05 آلية التواصل |
| 02 الفريق المسؤول | 06 الافتراضات والاستثناءات |
| 03 المخرجات المطلوبة | 07 التزامات السرية |
| 04 الأتعاب والمصروفات | 08 تعديل أو إنهاء التكليف |

لا يبدأ العمل المهني الملزم قبل استكمال إجراءات القبول واعتماد خطاب الارتباط
هذه البداية المنظمة تحمي المكتب والعميل، وتضع أساساً واضحاً لعلاقة مهنية ناجحة



عهدنا المهني

في كل عقد نصوغه، أو رأي نقدمه، أو تفاوض نديره، أو قضية نترافع فيها، نتذكر أن العميل أئتمنا على مصلحة تستحق الحماية

نعاهد عملائنا على بذل العناية المهنية، ووضوح التواصل، ودقة العمل، واحترام السرية، والاستقلال في الرأي، والوفاء بمسؤولية التمثيل

لا نقدم وعودًا بنتائج لا يملك أحد ضمانها؛ لكننا نعد بعمل جاد، وتحليل عميق، وموقف صريح، واستراتيجية تبنى بعناية وتنفذ بانضباط

شركة موزة الرقمية للمحاماة

Moza Al Raqmi Law Firm

انمثلك بثقة | Trusted Representation

تمثيل موثوق يبدأ بالفهم، ويستمر بالالتزام، ويُقاس بالأثر

MRA
Moza Al Raqmi
Law Firm
موزة الرقمية للمحاماة

شركة موزة الرقمية للمحاماة

Moza Al Raqmi Law Firm



مسقط — سلطنة عُمان



+968 9581 7000



info@mra-lf.com



www.mra-lf.com

MRA-CP-00 | 2026 - 2027

MRA

Moza Al Raqmi
Law Firm
موزة الرقمية للمحاماة

Trusted Representation | انمثلك بثقة

خبرة عُمانية
رؤية دولية
شراكة قانونية طويلة الأمد

مسقط – سلطنة عُمان

MRA-CP-00 | 2026 - 2027